اللواء ١١-٠٥-٢٠٢٠

كيف تساهم السياسات المالية اللبنانية بإنهيار العملة الوطنية؟(2/2)

البروفسور محمد أبو هميا

الحلقة المفرغة التي دخلت فيها الليرة اللبنانية والتي ستؤدي لمزيد من فقدنها لقيمتها السوقية

كان الهدف الحقيقي للسلطات اللبنانية من خفض الفائدة مرتين في كانون الأول/ ديسمبر وشباط/ فبراير الماضيين هو خفض تكلفة اقتراض الخزينة لسد عجز الموازنة. وكان هناك عدد من التصاريح الإعلامية للمعنيين تفيد بأن خفض الفائدة هو ضروري لتحفيز الاقتصاد في وقت عانى أغلب اللبنانيين، ليس من إمكانية الحصول على قرض من المصارف، بل من الوصول إلى مدخراتهم في هذه المصارف. أن قرار تخفيض الفائدة لم يكن له أي أثر على تحفيز النشاط الاقتصادي، بل على العكس تماما، فإن قرار خفض الفائدة في هذه الظروف كان من العوامل الأساسية الذي ساهم في انهيار الليرة في هذا الشكل كما سنبيّن أدناه.

في أوقات الأزمات المالية، كتلك التي يشهدها لبنان، ينشط المضاربون لتحقيق مكاسب مالية من خلال الرهان على انهيار الليرة. إن قرار خفض معدلات الفائدة على العملة الوطنية مرتين خلال الأزمة الأخيرة زاد من خطورة المضاربين على انهيار الليرة حيث مكّنهم من الحصول على قروض بشكل أكبر بالعملة الوطنية وتحويلها للدولار. مما ساهم في إغراق الأسواق بالليرة اللبنانية واستنزاف الاحتياط الوطني بالعملة الأجنبية وجعل إنهيار الليرة أمر حتمي وهذا ما حصل. فحتى تاريخ كتابة هذا المقال، وصل سعر الصرف في الأسواق اللبنانية الى ٣٣٠٠ ليرة للدولار الواحد. أي ان الليرة فقدت أكثر من ١٠٠% من قيمتها خلال شهور قليلة ليحقق المضاربون رهانهم ويجنوا مكاسب كبيرة على حساب الفقراء ومحدودي الدخل.

ان انهيار الليرة لن يتوقف وستدخل في حلقات وحشية (Vicious Cycles) يمكن شرحها كالآتي: أن أي إنهيار لقيمة الليرة سيؤدّي إلى ارتفاع تكاليف العمليات الحكومية (Operational Costs)وبالتالي زيادة عجز الميزانية. وهذا سيجبر السلطات المالية على خفض أكبر لمعدلات الفائدة بهدف خفض تكلفة اقتراضها. وستعتمد الدولة بشكل أكبر على التمويل التضخمي .(Inflationary Finance) فتزداد معدلات التضخم بشكل كبير ويساهم ذلك في انهيارات إضافية في النشاط الاقتصادي والوظائف ومعدلات النمو. وهذا سيجذب المزيد من المضاربة على الليرة وسيدخلها في حلقة وحشية أخرى من عجز الميزانية والركود الاقتصادي وانخفاض قيمة العملة، إلا اذا تدارك المعنيون الوضع الخطير التي تمرُّ بها العملة الوطنية.

إن الظروف القاسية التي يمرُّ بها لبنان والعالم تتطلب من السلطات المالية إعطاء أولوية كبيرة للاستقرار المالي وليس لتحفيز النمو الذي تنشده وتعلنه السلطات من وراء خفض معدلات الفائدة، فالعالم أجمع يعاني وسيعاني من عجز موازنات ومعدلات نمو سلبية مرعبة على الرغم من أن معدّلات الفائدة في العديد من الدول المتقدمة هي قريبة إلى الصفر في المئة. لذلك على السلطات أن ترفع الفائدة بدلاً من تخفيضها لأن الأولوية هي منع هروب رؤوس الأموال من لبنان وجذب رؤوس أموال أخرى إليه في المدى المنظور والمتوسط وليس سد عجز الموازنة وتمويل القطاع العام.

إن العالم يمرُّ في كارثة صحية ستكون نتائجها كارثية على الأسواق المالية العالمية، ذلك أن المغترب اللبناني حول العالم سيكون في حاجة ماسّة إلى إرسال مدخراته الى وطنه، ولكن قرارات السلطات المالية ستدفعه إلى التردد كثيراً قبل أن يُقدم على إيداع أمواله في المصارف اللبنانية بعد الآن. إن هول الأزمة الحالية ستجعل من التحويلات التي قام بها المغتربون خلال الأزمة المالية سنة ٢٠٠٨ لا تُذكر أمام التحويلات المتوقعة نتيجة الأزمة الحالية، وهذا يجب أن يكون محفّزاً قوياً للسلطات لكي تعمل بسرعة على تحرير الودائع وسنّ قوانين تجذب رأس المال إلى لبنان لا منعه.

إن ظهور وتفشي الفيروس (Covid-19) وشلّه للاقتصاد اللبناني كما العالمي، فاقم من الأزمة المالية في لبنان وأدخل البلد فعلياً في انهيار مالي واقتصادي. أن القرارات التي اتخذتها السلطات في الأشهر القليلة الماضية ساهمت في حد كبير بهذا الانهيار كما بيّنا وهي اليوم تساهم بانزلاق المجتمع اللبناني بسرعة إلى عدم أمان غذائي وصحي وأمني واقتصادي واجتماعي وسياسي لن تستطيع المؤسسات اللبنانية القائمة احتواءه.

*أكاديمي ومستشار اقتصادي في المعهد العالي للدراسات الدولية والإنمائية – جنيف